طالب الشعب بالتوجه لصناديق الاقتراع واختيار الأكفاء

السويط : المجلس السابق لم يستطع مواجهة التحديات والدليل مرسوم الحل

اكد مرشح الدائره الرابعه م ثامر السويط ان هناك تحديات سياسيه واقتصاديه وامنيه وبناء علي هذه التحديات تم اصدار مرسوم الحل وهي رسالة واضحه بان المجلس السابق لم يكن لديه القدرة علي مواجهة التحديات

واضاف السويط خلال افتتاح مقرة الذي اكتض بالحضور الضخم قائلا انني اكد علي مساله عدم دخولي الانتخابات لتنفيذ اجندة لاي شخص او الاطاحه براس احد فقد اقدمت علي المشاركة حاملا اجندة وطن ومدافعا عن حقوق الشعب الكويتي وعن مقدرات هذا الوطن ولذلك فان صوتي سيكون لصالح دولة الكويت وبكل تاكيد سيكون صوتي ليس لرئيس مجلس في عهدة نحرت الرقابة الشعبية واقرت تشريعات واقرت تشريعات منحرفه وفقدت المكتسبات الشعبيه وارقهت معيشة المواطنين وسحبت جناسي الكويتيين فصوتي لن يكون لمرزوق الغانم فصوتكم هو الذي سيصل من خلالي واقسم ان تقديمكم لي بمثابة الارتفاع وحمل الامانه

واردف السويط ان الحل وضع الكرد في ملعبكم والتوجه لصناديق الاقتراع واختيار الاكفاء وان تقيمون المجلس السابق اي برلمان في العالم له مهام واهم هذه المهام الرقابة والتشريع فلما تاتي للرقابة في المجلس الماضي نجد للاسف نحر شريان الرقابة

البصمة الوراثية مخالف للدستور وانتهاك للخصوصيات

الشعبيه ففي السابق من خلال التاريخ السياسي وصلنا الي سابقه كانت بشطب ليس محور وانما استجواب كامل وهذا ماحصل في المجلس السابق والجميع يعلم ان الاستجوابات من اهم ادوات الرقابة ففي حال تعطيل تلك الاداه اذا لاقيمه للرقابة وماجاء علي اثر تعطيل الاداة الرقابة تقدموا اعضاء بتقديم استقالتهم اما من الجانب التشريعي فللاسف ان المجلس السابق درت منه مجموعه من التشريعات المنحرفه وهي عبئ علي المجلس وعلي الدوله واصبحت كالبناء القانوني المشوه للدولة

واشار السويط الي ان اهم تلك القوانين المنحرفه قانون البصمه الوراثيه فهو مخالف للشرع اولا ونحن نعلم ان السلطة اتجهت الي هذا القانون لهدف سلطوي حتي تمارس كما مارست للاسف من استبداد سحب الجناسي ولذلك هي تحتاج وفق قانون لنوايا مستقبليه وهذا امر غير مقبول كما ان البصمه الوراثية مخالف ايضا للدستور وانتهك الخصوصيات وخالف صحيح القوانين المعمول بها للبلد كما خالف المواثيق الدولية وانتقد هذا القانون في الصحف الاوربيه وامريكية ووضع المجهر علي الكويت فهل من المعقول ان تكون دولة يدعي الديمقراطية ويضع كهذا القانون ونحن نقدر الدور الذي قام به صاحب السمو من طلب اعادة النظر من خلال المجلس القادم وباذن الله سيكون علي قائمة اولوياتي واستكمل السويط حديثة انثا نتمحص في القوانين التي اقرت بالمجلس السابق ومنها من يدخل في حيز التنفيذ وهو قانون الاحداث القانون الذي قد يدخل الطفل الذي لم يتجاوز ال١٦عام الي السجن المركزي اذا كانت هناك مشاجره واصابة وماهي الاثار التي تترتب علي الاسرة حينما ينقل ابنهم بهذا العمر الي السجن ونحن نستغرب هذا القانون والمشرعين الذين يوافقون عليه والغريب بالامر ان المجلس نفسه اقر قانون اسماه قانون الطفل ويبدأ من عمر من الولاده حتي ال١٨عام وهذا هو التناقض بعينه مما يدل علي ان بعض النواب في المجلس السابق لم يكن يقرأ القوانين وهذه حصلت في قانون الكهرباء واقر العضو السابق بانه لم يقرأ الاربع اوراق وهذا سوال كيف تشرع لابناء الكويت ولم تكلف علي نفسك بقراءة قانون واضاف السويط ان هناك قانون وضع في الاعلام ومنها في الجرائم الالكترونية

السويط متحدثا

توزيعات «الاسكانية» مجرد كلام وأرقام فقط بعيداً عن الواقع

للتضييق علي الحقوق والحريات وكذلك تمديد مدة الحجز وللاسف اقر ومعمول به كما ان المجلس لم يدافع او يتصدى عن القرار الحكومي برفع البانزين وكانت المبررات غير منطقية وحينما اوضحت الدراسه الحكوميه ان ماتوفرة خزينة خلال سنة من مواطنين ومقيمين ٢٠٠مليون دينار وهذا ايضا تناقض بدليل ان هناك دول تمنح اموال ليس لها علاقة بالكويت وتوجهاتها ضد البلاد في الوقت الحالي او خلال السنه الماضيه علي اقل تقدير

واشار السويط ان هناك قضايا متعددة يجب ان تدار عجلة التنميه بها واهما القضايا التي تخص الشباب ومنها القضية الاسكانيه وكنا نسمع في المجلس السابق عن توصيل رساله علي سبيل المثال وهي اقرار ١٠٠قانون ووزعنا قسائم سكنيه ب٣٠الف وحده وهذا مجرد كلام بعيد عن الواقع وارقام فقط وتم توزيع ورقي وخير دليل مشروع المطلاع فتم توزيع الاوراق ففي اي مشروع يتم البدء به هو تسوير المشروع الا ان المطلاع لازالت به المخيمات وغير هذا جسر مقابل سعدالعبدالله والاخر مقابل الفروانيه مدة سنتين ولا زال العمل به فشاهد في اليابان وكوريا يتم عمل الاصلاحات خلال العطل كيف تقنع الناس انك ستنجز خلال اربع سنوات ٣٠الف وحدة سكنية وانا شخصيا اعرف عسكري خدم البلاد حتي تقاعد ولايزال بيته ورقي

واردف السويط ان الناس تتساءل عن الفساد في البلاد ومعدلاتها واقصد الفساد المالي والاداري وهل لازالت نسب الفساد في الكويت بالاطر الطبيعيه وانا من وجهة نظري ان البلاد انتقلت من مرحلة فساد الدولة الي مرحلة دولة الفساد مقارنة بالدول الخليجية كدبي والدوحه رغم ماتملكة من ديمقراطية لماذا لديهم مطارات وغيرها من الامكانيات التي سبقونا بها وانا باعتقادي من سببين الاول الجهاز الحكومي المترهل الفاسد الذي عشعش به الالاف من سراق المال العام وعشعش به الالاف من المفسدين والسبب الثاني ان لدينا هامش التسامح واسع جدا رغم ان البلاد مرت بكوارث عديده واهما كارثة الغزو وسرقة الناقلات وبعدها وهي الاخيرة التي تخص المال وهي الايداعات المليونيه واي بلد بالعالم تحدث به مثل هذه الكوارث يفترض ان تهتز اركان البلاد بالمحاسبات وللاسف لم يحاسب شخص او يسجن فلا يوجد خوف او رادع

واستكمل السويط ان هناك حلول يجب ان ياخذ بها وهي من مدخلين الاول دستوري ويجب في المستقبل ان يتم تعديلات دستوريه رغم اننا من المدافعين عنه ودستور ٢٦بالنسبة لنا مفخره وهو من وجهة نظري هو دستور غير منتج لعملية ديمقراطيه بمعني نمارس للسياسه ونمارس الديمقراطية ولكن في مكانك راوح لايوجد تطور لما يحمله من ثقرات عديده وقد جاء الوقت الذي نتبنا به المزيد من التعديلات الدستوريه التي من شانها زيادة الديمقراطيه الحقيقية ومبدأ السيادة للامة ونريد سد الثغرات اما الامر الاخر فهو مدخل سياسي للوضع الحالي بحسن الاختيار واما اقولها في نهاية الحديث انني اعاهدكم بان خطي الاحمر مصلحة الكويت واقولها واعنيها وهذه مصلحه لن افرط بها لانها فوق كل اعتبار فلم ندخل هذا المحال الا من اجل الدفاع عنكم ونحافظ علي الثوابت الاساسيه وهي اسلامية العقيدة الوحده الوطنيه والنظام الشرعي الذي ارتضيناه وانا اقولها لكم باننى اتحرى الصدق ولو رات الهلك به وان اقرن الاقوال بالافعال.

وكيل وزارة الداخلية ترأس الاجتماع الثاني عشر للمجلس الأعلى للمرور

الفريق الفهد: نعمل على إيجاد حلول جذرية للمشكلة المرورية

في إطار مواصلة الاهتمام بإيجاد حلول للمشكلة المرورية والتخفيف من حدتها من خلال أساليب علمية وعملية ترأس وكيل وزارة الداخلية رئيس المجلس الاعلى للمرور الفريق سليمان فهد الفهد في مقر وزارة الداخلية صباح أمس الاجتماع الثاني عشر للمجلس الاعلى للمرور بحضور وكيل وزارة التربية الدكتور هيثم احمد الاثري ووكيل وزارة الاشغال العامة المهندسة عواطف داود الغتيم ووكيل وزارة الاعلام طارق عبد المرزم ومدير عام بلدية الكويت المهندس احمد عبدالله صالح المنفوحي.

وقد توجه الفريق الفهد بداية الاجتماع بالشكر لأعضاء المجلس الأعلى للمرور على يبذلونه من جهود ونقل إليهم تحيات وتقدير معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الحمد الصباح واهتمامه بإيجاد حلول جذرية لكافة المعوقات للتخفيف من حدة المشكلة المرورية.

الفهد مترئسا الاجتماع

واستعرض الفريق الفهد خلال الاجتماع البنود المدرجة في محضر الاجتماع ومن ضمنها متابعة ما تم تنفيذه بخصوص قانون الهيئة العامة للنقل والطرق.

كما تطرق المجلس الأعلى للمرور إلى الاقتراح المقدم من الإدارة العامة للمرور بخصوص ادراج برامج التوعية المرورية ضمن المناهج التعليمية الخاصة برياض الاطفال وحتى المرحلة الثانوية وبما يتناسب مع كل مرحلة دراسية على ان يقوم مجموعة من المتخصصين بتدريس هذه البرامج بصورة مبسطة بهدف غرس التوعية والالتزام بالقواعد المرورية لدى الطلبة منذ الصغر ومناقشة موضوع خصخصة مواقف الانتظار بحيث تسند إلى شركات خاصة حتى يتفرغ رجل المرور لدوره الأساسي.

حضر وقائع الاجتماع وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور بالإنابة اللواء فهد الشويع ومدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية بالوكالة العقيد بدر يعقوب بن نجم ورئيس الجمعية الكويتية للسلامة المرورية بدر عبدالله المطر ومدير مركز النقل والسلامة المرورية الدكتور فهد صياح الركيبي وامين سر المجلس الاعلى للمرور المقدم خالد عبدالله العدواني.

بهدف التيسير على المواطنين ومساعدتهم على الإدلاء بأصواتهم دون عناء

الاستعلام الآلي.. خدمة متميزة من «الداخلية» لمعرفة قيد الناخبين واللجان

احد المواطنين يستعلم عن بياناته

لم تكتف وزارة الداخلية ببث الاعلانات الارشادية المتنوعة الخاصة بقيد الناخبين واماكن اللجان الانتخابية بل استحدثت خدمة جديدة تمثلت في الاستعلام الآلي عن هذه المعلومات واتاحتها للمواطنين بسهولة ويسر.

ومن خلال ادخال الرقم المدني للناخب في الأجهزة الالكترونية التي وفرتها الوزارة في عدد من المجمعات التجارية فانه يحصل على المعلومات الخاصة به على بطاقة مطبوعة متضمنة رقم القيد ومواقع اللجان التي سيدلي فيها بصوته.

وتاتي هذه الخدمة المتميزة التي ستستمر حتى موعد الانتخابات في 26 نوفمبر الجاري وفقا لآلية عمل متكاملة للتواصل بين المؤسسة الأمنية والمجتمع بهدف التيسير على الناخبين ومساعدتهم على الادلاء بأصواتهم دون عناء

وزارة الداخلية تواصل عملها لتيسير على الناخبين

«الدفاع المدني» تدرب 97 متطوعة من موظفات الداخلية لمهام يوم الانتخابات

نفذت الإدارة العامة للدفاع المدني برنامج تدريب لـ 97 متطوعة من موظفات وزارة الداخلية اللواتي تم اختيارهن من أصل 1.900 متطوعة مسجلة حيث حددت الإدارة للمتطوعات أربع مهام نظرية وميدانية شملت التفتيش الأمني والإطفاء والإسعافات الأولية والإخلاء.

وتاتي هذه الدورة بناء على توجيهات الوكيل المساعد لشؤون العمليات اللواء / جمال حاتم الصايغ وبمتابعة من مدير عام الإدارة العامة للدفاع المدني بالإنابة العقيد جمال الفودري يتم تطبيقها في يوم انتخابات مجلس الأمة المقبل.

وتهدف هذه الدورة إلى تقديم المساعدة لرجال الأمن خلال الإجراءات الأمنية منها تفتيش النساء وتقديم الإسعافات الأولية للمصابين لحين وصول المسعفين المختصين والمساهمة في مساعدة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وإرشاد الناخبين لقاعات الاقتراع (القضاة).

جانب من التدريبات

احتجز 58 باجيا خلال الفترة من 9 – 18 الشهر الجاري

«المرور» : تسجيل 211 مخالفة على دراجات نارية

ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني أن الإدارة العامة للمرور وضمن متابعتها للحالة المرورية ورصدها للتجاوزات التي يرتكبها قائدو المركبات ومستخدمو الطريق للقانون واللوائح المرورية المنظمة لحركة السير نفذت عدة حملات استهدفت ضبط مخالفي شروط والتزامات تسيير الدراجات النارية والباجيات على الشوارع والطرق الرئيسية والداخلية.

وأوضحت الإدارة أن الحملات التي نفذت خلال الفترة من 9 إلى 18 من شهر نوفمبر الجاري افضت إلى تسجيل 211 مخالفة كان منها واحدة لقطع قائد الدراجة النارية الإشارة المرورية الحمراء و89 مخالفة قيادة دراجة بدون رخصة و27 مخالفة خروج أصوات مزعجة من عادم الهواء و9 مخالفات لقيادة الدراجة بدون ترخيص الدراجة ذاتها (دفتر الدراجة) و11 مخالفة لقيادة دراجة بدون لوحات و9 لقيادتها بدون تامين و7 مخالفات للقيادة برعونة واستهتار فيما تم احتجاز 58 باجيا.